

٢٥/٤٨ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة
الافريقية

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين
الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية^(٥٤).وإذ تشير إلى الاتفاق المؤرخ ١٥ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة
ومنظمة الوحدة الافريقية في شكله المستكمل الذي وقعه
في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ الأمينان العامان للمنظمتين،وإذ تشير أيضا إلى قراراتها بشأن تعزيز التعاون بين
الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وبخاصة القرارات
١٢/٤٢ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، و ٢٧/٤٣
المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ١٧/٤٤ المؤرخ ١
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، و ١٣/٤٥ المؤرخ ٧ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٢٠/٤٦ المؤرخ ٢٦ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩١، و ١٤٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٢.وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٢٠/٤٦ و ١٤٨/٤٧ اللذين
حثت فيهما، في جملة أمور، الأمين العام للأمم المتحدة
ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم
دعمها لإنشاء جماعة اقتصادية افريقية،وإذ تحيط علما بالقرارات والمقررات والإعلانات
المتعلقة بإرساء الديمقراطية، وحل المنازعات، والتكامل
الاقتصادي، التي اعتمدها مجلس وزراء منظمة الوحدة
الافريقية في دورته العادية الثامنة والخمسين، المعقودة
في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه
١٩٩٣^(٥٥) ومؤتمر رؤساء دول وحكومات تلك المنظمة في
دورته العادية التاسعة والعشرين، المعقودة في القاهرة في
الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٥٦).وإذ تضع في اعتبارها البيان الهام الذي أدلى به ممثل
الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة
الوحدة الافريقية أمام الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر
١٩٩٣^(٥٧).وإدراكا منها للحاجة إلى مواصلة وتوثيق تعاون الأمم
المتحدة والوكالات المتخصصة مع منظمة الوحدة الافريقية.ولا سيما في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والتقنية والثقافية والإدارية.وإذ تحيط علما بقيام مؤتمر رؤساء دول وحكومات
منظمة الوحدة الافريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٣،
بإنشاء آلية لمنع المنازعات في افريقيا وادارتها وحلها^(٥٨).وإذ تحيط علما أيضا بالجهود التي تبذلها منظمة
الوحدة الافريقية، وما تقدمه الأمم المتحدة من دعم
ومساعدة لتشجيع تسوية الخلافات والمنازعات في
افريقيا بالوسائل السلمية ومواصلة عملية إرساء
الديمقراطية بشكل متسق،وإذ يساورها بالغ القلق لأنه رغم سياسات الإصلاح
التي تقوم بتنفيذها حاليا معظم البلدان الافريقية، فإن
حالتها الاقتصادية لا تزال حرجية ولا يزال يعوق الانتعاش
والتنمية في افريقيا بشكل حاد دوام انخفاض مستوى
أسعار السلع الأساسية وعبء الديون الثقيل وندرة
إمكانيات التمويل، فضلا عن آثار الجفاف المدمر الذي
يجتاح مناطق معينة من القارة،وإذ تدرك الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية
ودولها الأعضاء في مجال التكامل الاقتصادي، وبخاصة
اعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات تلك المنظمة، في ٢
حزيران/يونيه ١٩٩١ في أبوجا، معاهدة إنشاء الجماعة
الاقتصادية الافريقية،وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء خطورة حالة
اللاجئين والمشردين في افريقيا والحاجة العاجلة إلى زيادة
المساعدة الدولية لتقديم العون للاجئين ومن ثم لبلدان
اللجوء الافريقية،وإذ تقر بالمساعدة المقدمة بالفعل من المجتمع
الدولي، ولا سيما للاجئين والمشردين وبلدان اللجوء
الافريقية،وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن اجتماع
ممثلي أمانات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة
لمنظمة الوحدة الافريقية، المعقود في مقر الأمم
المتحدة في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣^(٥٩).١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون بين
الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية^(٥٤) وكذلك بجهود

الرامية إلى تعزيز ذلك التعاون وتنفيذ القرارات ذات الصلة:

٢ - تحيط علما أيضا بالنتائج الواردة في تقرير الأمين العام بشأن اجتماع ممثلي أمانات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية^(٥٩).

٣ - تلاحظ مع التقدير استمرار وتزايد مشاركة منظمة الوحدة الإفريقية في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومساهماتها البناءة في تلك الأعمال:

٤ - تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تواصل إشراك منظمة الوحدة الإفريقية إشراكا وثيقا في جميع أنشطتها المتعلقة بأفريقيا:

٥ - تثنى على قيام مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بإنشاء آلية لمنع المنازعات في أفريقيا وإدارتها وحلها:

٦ - تثنى على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لأنشطتهما التعاونية الجارية في حل المنازعات في أفريقيا، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز وتقوية النمط القائم لتبادل المعلومات والمشاورات، ولاسيما في مجال رصد حالات النزاع والتنبيه المبكر إليها:

٧ - تطلب إلى الأمم المتحدة أن تنسق جهودها مع منظمة الوحدة الإفريقية وأن تتعاون معها في سياق التسوية السلمية للمنازعات وصون السلم والأمن الدوليين في أفريقيا، على نحو ما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة:

٨ - تلاحظ مع التقدير المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها إلى البلدان الإفريقية في سياق عملية إرساء الديمقراطية:

٩ - تحث الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على مواصلة توفير المساعدة لمنظمة الوحدة الإفريقية، حسب الاقتضاء، إذا ما قررت هذه الأخيرة الشروع في عملية لحفظ السلم:

١٠ - تحث الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجهود التي تبذلها

من أجل تشجيع تسوية الخلافات والمنازعات سلميا وإدارة التغيير في أفريقيا بالوسائل السلمية:

١١ - تحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية، على تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية اللازمة والملائمة للاجئين والمشردين، وكذلك لبلدان اللجوء الإفريقية، آخذة في الاعتبار التطورات الأخيرة المثيرة للقلق في هذا الصدد:

١٢ - تشيد بالجهود التي تواصل منظمة الوحدة الإفريقية بذلها لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الإفريقية، وتطلب إلى وكالات الأمم المتحدة مواصلة دعمها لهذه الجهود:

١٣ - تشدد على ضرورة استمرار المساعدات الاقتصادية والتقنية والإنمائية التي تقدمها إلى أفريقيا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتؤكد ضرورة قيام هذه المؤسسات حاليا بمنح أولوية لأفريقيا في هذا الميدان:

١٤ - تحث الأمين العام والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم دعمها لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية والمساعدة على تحقيق التكامل والتعاون الاقتصاديين:

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل دعم جهود الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد اجتماعات قطاعية بشأن مجالات التعاون ذات الأولوية، ولا سيما إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتعزيز المنظمات الإفريقية الإقليمية ودون الإقليمية:

١٦ - تطلب إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا أن تدرج في برامجها على الصعيدين الوطني والإقليمي الأنشطة التي تعزز التعاون الإقليمي في مجالات اختصاصها، وأن تسهل تحقيق أهداف المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية:

١٧ - تطلب إلى وكالات الأمم المتحدة أن تعمل على تنسيق برامجها الإقليمية في أفريقيا لكي يتسنى خلق روابط مشتركة فيما بينها وعلى ضمان اتساق برامجها مع

٢٦/٤٨ - مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٢/٤٧ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام الذي يعكس آراء عدد من الدول الأعضاء بشأن بند جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية"^(١)،

وإذ تشير أيضا إلى الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٢٣،

وإذ تشير كذلك إلى أن الأعضاء يعهدون إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ويوافقون على أن مجلس الأمن يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات،

وإذ تسلم بضرورة استعراض عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة إزاء الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، ولا سيما من البلدان النامية، فضلا عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى مواصلة زيادة كفاءة مجلس الأمن،

وإذ تؤكد من جديد مبدأ تساوي جميع أعضاء الأمم المتحدة في السيادة،

وإذ تتصرف وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية التوصل إلى اتفاق عام،

١ - تقرر إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بالمجلس؛

٢ - تطلب إلى الفريق العامل المفتوح العضوية أن يقدم إلى الجمعية العامة، قبل نهاية دورتها الثامنة والأربعين، تقريرا عن سير أعماله؛

برامج المنظمات الاقتصادية الافريقية، الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٨ - تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٢)، ولا سيما في مجالات تدفق الموارد وتخفيف عبء الدين وتنويع الاقتصادات الافريقية؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمل بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وبخاصة في مجال متابعة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات؛

٢٠ - تؤيد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد اجتماع بين أماناتها في عام ١٩٩٤ في أديس أبابا، لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المقترحات والتوصيات المتفق عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن التعاون بينها في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ واعتماد تدابير جديدة وفعالة للعمل المشترك؛

٢١ - تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة أن تعمل على كفالة التمثيل الفعال والعادل والمنصف لافريقيا في الوظائف العليا ووظائف السياسة العامة كل في مقرها وكذلك في عملياتها الميدانية الإقليمية؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يستمر في ضمان مواصلة الشبكة الإعلامية للأمم المتحدة نشر المعلومات بحيث يمكن زيادة الوعي العام بالحالة السائدة في الجنوب الافريقي، وكذلك بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات الدول الافريقية ومؤسساتها الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار وعن تطور التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

الجلسة العامة ٦٥

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣